

نقري المدقق عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة

THE AUDITOR'S REPORT ON SPECIAL PURPOSE AUDIT ENGAGEMENTS

الفقرات	المحتويات
2-1	مقدمة
8-3	اعتبارات عامة
11-9	تقارير حول البيانات المالية المعدة وفقاً لأسس محاسبية شاملة بدلاً من المعايير الدولية للمحاسبة أو المعايير الوطنية .
17-12	تقارير حول أحد أجزاء البيانات المالية
20-18	تقارير حول الالتزام بالاتفاقات التعاقدية
25-21	تقارير حول ملخص للبيانات المالية
	ملحق (1) - أمثلة لتقارير عن بيانات مالية معدة وفقاً لأسس محاسبية شاملة بدلاً من المعايير الدولية للمحاسبة أو المعايير الوطنية .
	ملحق (2) - أمثلة لتقارير حول أجزاء من البيانات المالية .
	ملحق (3) - أمثلة لتقارير حول الالتزام .
	ملحق (4) - أمثلة لتقارير حول ملخص للبيانات المالية .

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية. كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة، لتدقيق المعلومات والخدمات الأخرى ذات العلاقة.

إن المعايير الدولية للتدقيق تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية (مؤشرة بحرف مطبوع أسود وسميك)، كذلك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروحات وإيضاحات ومعلومات أخرى.

إن المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية يجب أن تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها ، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروحات والمعلومات الأخرى التي يتضمنها ذلك المعيار، وليس الاعتماد على النص المؤشر بالحروف المطبعية السوداء السميكة فقط.

في الظروف الاستثنائية، قد يرتئي المدقق بأن من الضروري أن يحدد عن المعيار الدولي للتدقيق لكي يتمكن من تحقيق الهدف من التدقيق بشكل أكثر فعالية. في مثل هذه الحالات ، فإن على المدقق أن يكون مستعداً لتبرير هذا التخلي.

تتطلب المعايير الدولية للتدقيق تطبيقاً على الأمور الهامة فقط.

إن وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام، في الاتحاد الدولي للمحاسبين، مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق . وفي حالة عدم وجود منظور للقطاع العام ، فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق ، من كافة النواحي الجوهرية، في القطاع العام.

مقدمة

1. إن الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات تتعلق بمهام تدقيق لأغراض خاصة والتي تحتوي على:
 - البيانات المالية المعدة وفقاً لأسس محاسبية شاملة بدلاً من المعايير الدولية للمحاسبية أو المعايير الوطنية.
 - حسابات خاصة أو عناصر حسابات أو بنود في بيانات مالية (يشار إليها فيما بعد كتقارير حول أحد أجزاء البيانات المالية).
 - الالتزام بالاتفاقات التعاقدية.
 - موجز البيانات المالية.
 ولا ينطبق هذا المعيار الدولي للتدقيق على مهام التكليف بالإطلاع ، أو التكليف بإجراءات متفق عليها ، أو التكليف بإعداد الحسابات.
2. على المدقق مراجعة وتقدير الاستنتاجات المستنبطة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها خلال مهمة التدقيق لغرض خاص، كأساس لإبداء الرأي. ويجب أن يحتوي التقرير على بيان واضح ومكتوب للرأي.

اعتبارات عامة

3. إن طبيعة وتوقيت ومدى العمل المنجز في مهمة التدقيق لغرض خاص، تتباين حسب الظروف. وعلى المدقق، قبل موافقته على إجراء مهمة التدقيق لغرض خاص، أن يتأكد بأن هناك اتفاقاً مع العميل يحدد بدقة طبيعة المهمة وشكل ومضمون التقرير الذي سيتم إصداره.
4. عند التخطيط لعملية التدقيق، يحتاج المدقق إلى فهم واضح للغرض الذي من أجله سوف تستعمل المعلومات التي سيتم إعداد تقرير حولها، ومن هي الجهات المحتمل أن تقوم باستخدامها. ولغرض تجنب إمكانية استخدام تقرير المدقق لأغراض تختلف عن تلك المقصودة منها فقد يرغب المدقق إلى أن يشير في تقريره للغرض الذي أعد التقرير لأجله وإلى أية تحديدات حول توزيعه واستخدامه.
5. يجب أن يتضمن تقرير المدقق حول مهمة التدقيق لغرض خاص، عدا التقرير حول ملخص للبيانات المالية ، على العناصر الأساسية التالية مدرجة عادة حسب الترتيب التالي:
 - أ- عنوان التقرير⁽¹⁾.
 - ب- الجهة التي يوجه إليها التقرير.
 - ج- الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية.
 أولاً: هوية المعلومات المالية المدققة، و
 ثانياً: بيان بمسؤولية إدارة المنشأة ، وبمسؤولية المدقق.

(1) قد يكون المناسب استخدام مصطلح «مدقق مستقل» في العنوان لتفريق تقرير المدقق عن التقارير التي يمكن إصدارها من قبل آخرين، مثل مدراء المنشأة، أو لتفريقها عن التقارير الصادرة عن مدققين آخرين قد يكونوا غير ملتزمين بنفس المتطلبات الأخلاقية للترزم بها المدقق المستقل.

- د- فقرة النطاق (وصف لطبيعة عملية التدقيق):
 أولاً: الإشارة إلى المعايير الدولية للتدقيق القابلة للتطبيق على مهمات التدقيق لأغراض خاصة أو المعايير أو الممارسات الوطنية الملائمة، و
 ثانياً : وصف للعمل المنجز من قبل المدقق.
 هـ- فقرة الرأي تتضمن إبداء الرأي حول المعلومات المالية.
 و- تاريخ التقرير.
 ز- عنوان المدقق، و
 ح- توقيع المدقق.

ومن المفضل وجود مقدار من التماثل في شكل ومضمون تقرير المدقق ، وذلك لأنه يساعد في تعزيز فهم القارئ.

6. في حالة المعلومات المالية المقدمة من المنشأة إلى السلطات الحكومية والأمناء والمؤمنين والمنشآت الأخرى، قد يكون هناك شكل مفروض لتقرير المدقق. مثل هذه التقارير المفروضة قد لا تكون مطابقة لمتطلبات هذا المعيار الدولي للتدقيق فمثلاً قد يتطلب التقرير المفروض المصادقة على حقيقة ما بينما يكون من المناسب إبداء الرأي أو قد يتطلب رأياً حول أمور خارج نطاق التدقيق أو قد يحذف نصوصاً جوهرية وعند طلب تقديم تقرير ذي شكل مفروض، يجب على المدقق مراعاة جوهر التقرير المفروض وصياغته، وفي حالة الضرورة يجب قيام المدقق بإجراء التغييرات المناسبة لغرض مطابقة متطلبات هذا المعيار الدولي للتدقيق، وذلك إما بإعادة صياغة التقرير أو بإرفاق تقرير منفصل.

7. عندما تكون المعلومات، التي طلب من المدقق تقديم تقرير حولها، مستندة إلى فقرات في اتفاق، فإن المدقق يحتاج إلى دراسة فيما إذا كانت الإدارة قد أعطت أية تفسيرات مهمة للاتفاق عند تهيئة هذه المعلومات. وتكون التفسيرات مهمة عندما ينتج عن تبني تفسير معقول آخر، اختلاف جوهري في المعلومات المالية.

8. على المدقق دراسة فيما إذا تم الإفصاح في المعلومات المالية عن أية تفسيرات مهمة للاتفاق الذي استندت عليه المعلومات المالية. وقد يرغب المدقق بأن يشير في تقريره، المتعلق بالمهمة التدقيقية لغرض خاص، إلى الملاحظة المدرجة ضمن المعلومات المالية والتي تصف هذه التفسيرات.

تقارير حول البيانات المالية المعدة وفقاً لأسس محاسبية شاملة بدلاً من المعايير الدولية للمحاسبة أو المعايير الوطنية.

9. تتألف الأسس المحاسبية الشاملة من مجموعة من المقاييس تستعمل عند إعداد البيانات المالية والتي تنطبق على كافة البنود الرئيسية، والمدعومة بشكل كبير. وقد يتم إعداد البيانات المالية لغرض خاص وفقاً للأسس محاسبية شاملة بدلاً من المعايير الدولية للمحاسبة أو المعايير الوطنية المناسبة (يشار إليها هنا بـ «الأسس المحاسبية الشاملة الأخرى»). ولا تنطبق عبارة الأسس المحاسبية الشاملة على مجموعة الأعراف المحاسبية المبتكرة لملائمة خيارات فردية. وقد تتضمن الأسس المحاسبية الشاملة الأخرى ما يلي:

- تلك المستعملة من قبل المنشأة لإعداد إقرارات ضريبية الدخل الخاصة بها.
- الأساس المحاسبي النقدي للمقبوضات والمدفوعات.
- شروط التقارير المالية لأحد أقسام منظمة حكومية.

10. يجب أن يتضمن تقرير المدقق حول البيانات المالية المعدة وفقاً للأسس المحاسبية الأخرى على بيان يشير إلى الأسس المحاسبية المستعملة أو يشير إلى الملاحظة المدرجة بالبيانات المالية والتي تظهر هذه المعلومة. ويجب أن يبين الرأي فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأسس المحاسبية المحددة. إن الاصطلاح المستعمل لبيان رأى المدقق هو (تعبّر بصورة حقيقية وعادلة) أو (تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) وهما مصطلحان متشابهان والملحق (1) يعطي أمثلة لتقارير المدقق عن البيانات المالية المعدة وفقاً للأسس المحاسبية الشاملة الأخرى.

11. على المدقق دراسة فيما إذا كان عنوان البيانات المالية ، أو وجود ملاحظة فيها ، تظهر للقارئ بوضوح بأن هذه البيانات لم يتم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة أو للمعايير الوطنية . فمثلاً البيانات المالية مبنية على الأساس الضريبي يمكن أن تعنون (ككشف الإيرادات والمصروفات - أساس ضريبة الدخل) . وفي حالة كون البيانات المالية المعدة على أساس شاملة أخرى لا تحتوي على عنوان مناسب أو أن الأساس المحاسبي لم يتم الإفصاح عنه بالشكل الملائم ، فإن على المدقق إصدار تقرير معدل مناسب .

تقارير حول أحد أجزاء البيانات المالية

12. قد يطلب من المدقق أن يبدي رأياً حول جزء أو أكثر من البيانات المالية ، مثلاً الذمم المدينة أو البضاعة أو مكافآت الموظفين أو تخصيص ضريبة الدخل. مثل هذا النوع من المهمات قد يتم الالتزام به كمهمة منفصلة أو بالتزامن مع عملية تدقيق البيانات المالية للمنشأة. من كافة الجوانب الجوهرية ، وفقاً لأسس محاسبية معينة.
13. هناك علاقة متبادلة بين عدة بنود من البيانات المالية ، مثلاً المبيعات والمدنيين والبضاعة والدائنين. وخلال تحديد نطاق المهمة فإن على المدقق دراسة بنود البيانات المالية هذه والتي لها علاقة متبادلة ، والتي قد تؤثر بشكل جوهري على المعلومات التي سيتم إبداء الرأي حولها .
14. على المدقق أن يراعي مبدأ الأهمية النسبية بالنسبة لجزء البيانات المالية التي سيتم تقديم تقرير حوله. فمثلاً أن رصيد حساب معين يعطي أساساً أقل لقياس الأهمية النسبية مقارنة للبيانات المالية المأخوذة ككل . وبناء على ذلك فإن اختبار المدقق لهذا الجزء يكون عادة أكثر شمولية من اختبار نفس الجزء فيما لو تم تدقيقه ضمن تقرير حول البيانات المالية الكاملة.
15. لتجنب إعطاء مستخدم البيانات انطباعاً أن التقرير يتعلق بالبيانات المالية الكاملة، يجب على المدقق أن يوصي العميل بعدم إرفاق تقريره حول أحد أجزاء البيانات المالية مع البيانات المالية للمنشأة.
16. يجب أن يتضمن تقرير المدقق حول أحد أجزاء البيانات المالية على بيان يشير إلى الأسس المحاسبية التي تم على ضوءها عرض هذا الجزء، أو يشير إلى الاتفاق الذي يصف هذه الأسس. ويجب أن يبين الرأي فيما لو تم إعداد الجزء من كافة النواحي الجوهرية ، وفقاً لأسس محاسبية معينة. والملاحق (2) يعطي أمثلة لتقارير تدقيق حول أجزاء من البيانات المالية.
17. في حالة إبداء رأي معاكس أو عدم إبداء رأي حول البيانات المالية بكاملها ، فإن على المدقق أن يقدم تقريره حول أجزاء البيانات المالية ، فقط في حالة كون هذه الأجزاء غير واسعة ولا تشكل جزءاً هاماً من البيانات المالية . وفي حالة العمل بعكس ذلك فقد تتأثر مصداقية تقرير المدقق حول البيانات المالية الكاملة.

تقارير حول الالتزام بالاتفاقات التعاقدية

18. قد يطلب من المدقق تقديم تقرير حول التزام المنشأة بأوجه معينة من اتفاقات تعاقدية، كوثائق السندات أو اتفاقات القروض . مثل هذه الاتفاقات تتطلب عادة ، قيام المنشأة بالاستجابة إلى تعهدات متنوعة تتضمن أموراً مثل دفع الفوائد والمحافظة على نسب مالية مقررة سلفاً وقيود على توزيع الأرباح والتصرف بحصيلة بيع الممتلكات .
19. يتوجب قبول مهمات إبداء الرأي حول التزام المنشأة بالاتفاقيات التعاقدية ، فقط في حالة كون أوجه الالتزام عموماً متعلقة بأمور محاسبية ومالية تقع ضمن نطاق الكفاءة المهنية للمدقق. ومع ذلك ، وعندما تكون هناك أمور دقيقة تشكل جزءاً من المهمة وتقع خارج خبرة المدقق، فعلى المدقق دراسة الاستفادة من عمل خبير.
20. يجب أن يبين التقرير فيما إذا كانت المنشأة، حسب رأي المدقق، قد التزمت بالأحكام الخاصة بالاتفاق. والملاحق (3) يعطي أمثلة لتقارير المدقق حول الالتزام، معروضة بتقارير منفصلة وبتقرير مرفق بالبيانات المالية.

تقارير حول ملخص للبيانات المالية

21. قد تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية ، تلخص فيها بياناتها المالية السنوية المدققة لغرض تعريف كافة مستخدمي البيانات المهتمين فقط بخلاصات المركز المالي للمنشأة ونتائج نشاطها . وما لم يكن المدقق قد أبدى رأيه حول البيانات المالية التي تم أخذ ملخص منها، فإن على المدقق عدم تقديم تقرير حول ملخص البيانات المالية.
22. يتم عرض ملخص البيانات المالية بتفاصيل أقل بكثير من تفاصيل البيانات المالية السنوية المدققة. ولذا، فإن مثل هذه البيانات المالية تحتاج إلى إشارة واضحة حول طبيعة إيجاز المعلومات، وتحذير القارئ بأنه لغرض الحصول على فهم أفضل للمركز المالي للمنشأة ونتائج نشاطها، فإن موجز البيانات المالية يجب أن يقرأ بالتزامن مع آخر بيانات مالية مدققة للمنشأة، والتي تحتوي على كافة الإفصاحات التي يتطلبها الإطار المناسب للتقارير المالية.
23. يحتاج ملخص البيانات المالية إلى عنوان ملائم لغرض تحديد هوية البيانات المالية المدققة التي أُستل منها ، مثلاً « ملخص المعلومات المالية المعدة من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر (كانون أول) × 200 » .
24. لا يحتوي ملخص البيانات المالية على كافة المعلومات المطلوبة بموجب إطار التقارير المالية المستعمل لأغراض البيانات المالية السنوية المدققة. لذا فإن المدقق لا يقوم باستعمال مثل «حقيقية وعادلة» أو «تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية» عند إبداء الرأي حول موجز البيانات المالية.
25. يجب أي يتضمن تقرير المدقق حول ملخص البيانات المالية ، على العناصر الأساسية التالية مدرجة عادة حسب الترتيب التالي:
- أ- عنوان التقرير⁽²⁾.
 - ب- الجهة التي يوجه إليها التقرير.
 - ج- تحديد البيانات المالية المدققة التي استخرج منها ملخص البيانات المالية .
 - د- الإشارة إلى تاريخ تقرير المدقق حول البيانات المالية الكاملة ونوع الرأي الذي أعطى في التقرير.
 - هـ- إعطاء الرأي حول فيما إذا كانت المعلومات المدرجة في ملخص البيانات المالية المدققة منسجمة مع البيانات المالية المدققة التي استخرجت منها. وفي حالة إصدار المدقق رأياً معدلاً حول البيانات المالية الكاملة، ولكنه لا زال مقتنعاً بملخص البيانات المالية المعروض، في مثل هذه الحالة يجب أن يبين التقرير المدقق بأنه بالرغم من كون ملخص البيانات المالية منسجم مع البيانات المالية الكاملة إلا أنها استخرجت من بيانات مالية قد صدر حولها تقرير معدل.
 - و- بيان أو إشارة إلى الملاحظة المدرجة في ملخص البيانات المالية، تشير إلى أنه لغرض الحصول على فهم أفضل لأداء المنشأة ومركزها ، ولنطاق عملية التدقيق المنجزة، فإن ملخص البيانات المالية يجب أن يقرأ بالتزامن مع البيانات المالية الكاملة وتقرير المدقق حولها.
 - ز- تاريخ التقرير.
 - ح- عنوان المدقق. و
 - ط- توقيع المدقق.
- والملاحق (4) يعطي أمثلة لتقارير المدقق حول ملخص للبيانات المالية .

«2» لاحظ هامش (1)

منظور القطاع العام

1. إن بعض المهمات التي تعتبر « مهمات تدقيق لأغراض خاصة » في القطاع الخاص لا تعتبر لأغراض خاصة في القطاع العام . فمثلاً، التقارير حول البيانات المالية المعدة وفقاً لأسس محاسبية شاملة بدلاً من المعايير الدولية للمحاسبة أو المعايير الوطنية ، هي في العادة القاعدة وليست الاستثناء في القطاع العام. وهذا ما يجب ملاحظته ، مع توفير إرشادات للمدقق حول مسؤوليته أو مسئوليتها لتقدير فيما إذا كانت السياسات المحاسبية تؤدي إلى معلومات مضللة.
2. وهناك عامل آخر يجب أخذه بنظر الاعتبار، وهو أن تقارير المدقق في القطاع العام هي عادة وثائق عامة، ولذا فلا يمكن تقييد التقرير لأشخاص محددين لاستخدامها.

ملحق (1)

أمثلة لتقارير حول بيانات مالية معدة وفقاً لأسس محاسبية شاملة بدلاً من المعايير الدولية للمحاسبة أو المعايير الوطنية .

كشف المقبوضات والمدفوعات النقدية .

تقرير المدقق إلى

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية على أساس ضريبة الدخل لشركة (أ . ب . ج) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر (كانون أول) $\times 200$ ⁽³⁾. هذه البيانات هي من مسؤوليات إدارة شركة أ . ب . ج وأن مسؤوليتنا هي في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية مستندين إلى تدقيقنا لها .

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة). إن هذه المعايير تتطلب بأن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لغرض الحصول على تأكيد معقول حول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة . وتتضمن عملية التدقيق فحصاً للأدلة، على أساس الاختبار، والتي تؤيد المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية . كذلك تتضمن عملية التدقيق تحديد المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة، بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية ككل. وإننا نعتقد بأن عملية التدقيق قد وفرت لنا أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

وفي رأينا ، فإن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) $\times 200$ ، وعن إيراداتها ومصروفاتها للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقاً للأساس المحاسبي المستعمل لأغراض ضريبة الدخل وكما تم وصفه في الملاحظة \times .

المدقق

التاريخ

العنوان

«3» إعطاء تحديد مناسب، مثل الإشارة إلى أرقام الصفحات أو البيان المالي المنفرد.

البيانات المالية المعدة على أساس ضريبة الدخل للمنشأة

تقرير المدقق إلى

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية على أساس ضريبة الدخل لشركة (أ . ب . ج) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر (كانون أول) 200×⁽⁴⁾. هذه البيانات هي من مسؤوليات إدارة شركة أ . ب . ج وأن مسؤوليتنا هي في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية مستنديين إلى تدقيقنا لها .

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) . إن هذه المعايير تتطلب بأن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لغرض الحصول على تأكيد معقول حول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة . وتتضمن عملية التدقيق فحصاً للأدلة ، على أساس الاختبار ، والتي تؤيد المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية . كذلك تتضمن عملية التدقيق تحديد المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة ، بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية ككل . وإننا نعتقد بأن عملية التدقيق قد وفرت لنا أساساً معقولاً لإبداء الرأي .

وفي رأينا ، فإن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 200× ، وعن إيراداتها ومصروفاتها للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقاً للأساس المحاسبي المستعمل لأغراض ضريبة الدخل وكما تم وصفه في الملاحظة × .

المدقق

التاريخ

العنوان

«4» لاحظ الهامش (3).

ملحق (2)

أمثلة لتقارير حول أجزاء من البيانات المالية

كشف الذمم المدينة

تقرير المدقق إلى

لقد قمنا بتدقيق كشف الذمم المدينة لشركة (أ . ب . ج) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر (كانون أول) 19×1⁽⁵⁾. هذا الكشف هو من مسؤولية إدارة شركة أ . ب . ج . وأن مسؤوليتنا هي في إبداء الرأي حول الكشف مستنديين إلى تدقيقنا له.

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) . إن هذه المعايير تتطلب بأن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لغرض الحصول على تأكيد معقول حول فيما إذا كان الكشف خالي من معلومات جوهرية خاطئة وتتضمن عملية التدقيق فحصاً، للأدلة على أساس الاختبار، التي تؤيد المبالغ والافصاحات في الكشف . وتتضمن عملية التدقيق تحديد المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة ، بالإضافة إلى تقييم طريقة عرض الكشف ككل . وإننا نعتقد بأن عملية التدقيق قد وفرت لنا أساساً معقولاً لإبداء الرأي .

وحسب رأينا ، فإن كشف الذمم المدينة يعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو يمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) عن الذمم المدينة للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 200× وفقاً لـ⁽⁶⁾.

المدقق

التاريخ

العنوان

«5» لاحظ الهامش (3) .

«6» يشار إلى المعايير الوطنية المناسبة أو يشار إلى المعايير الدولية للمحاسبة ، أو شروط الإتفاق أو أي أسس محاسبية موصوفة .

كشف المشاركة في الأرباح

تقرير المدقق إلى

لقد قمنا بتدقيق كشف مشاركة (ح ه أ) في الأرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر (كانون أول) 20×1⁽⁷⁾. هذا الكشف هو من مسؤولية إدارة شركة (أ . ب . ج) . وأن مسؤوليتنا هي في إبداء الرأي حول الكشف مستنديين إلى تدقيقنا له.

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) . إن هذه المعايير تتطلب بأن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لغرض الحصول على تأكيد معقول حول فيما إذا كان الكشف خالي من معلومات جوهرية خاطئة. وتتضمن عملية التدقيق فحصاً للأدلة، على أساس الاختبار، والتي تؤيد المبالغ والإفصاحات في الكشف. وتتضمن عملية التدقيق تحديد المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة. بالإضافة إلى تقييم عرض الكشف ككل. وأننا نعتقد بأن عملية التدقيق قد وفرت لنا أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

وحسب رأينا، فإن كشف المشاركة في الأرباح يعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو يمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) عن مشاركة (ح ه أ) في أرباح الشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر (كانون أول) 20 × 1 وفقاً لشروط عقد العمل بين (ح ه أ) والشركة المؤرخ في 1 يونيو (حزيران) 20 × 0.

المدقق

التاريخ

العنوان

«7» لاحظ الهامش (3).

ملحق (3)

أمثلة لتقارير حول الإلتزام

تقرير مفصل

تقرير المدقق إلى

لقد قمنا بتدقيق التزام الشركة (أ . ب . ج) بالأموال المحاسبية والمالية الواردة في الأقسام ×× لغاية ×× المشمولين في الوثيقة المؤرخة في 15 مايو (أيار) 20×1 مع مصرف (د هـ و) .

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق الممكن تطبيقها على تدقيق الإلتزام (أو المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) . إن هذه المعايير تتطلب بأن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لغرض الحصول على تأكيد معقول حول فيما إذا كانت شركة (أ . ب . ج) قد التزمت بالأقسام ذات العلاقة في الوثيقة . وتتضمن عملية التدقيق فحصاً للأدلة المناسبة ، على أساس الاختبار . وإننا نعتقد بأن عملية التدقيق قد وفرت لنا أساساً معقولاً لإبداء رأينا .

وفي رأينا ، فإن الشركة كانت ملتزمة ، من كافة النواحي الجوهرية ، بالأموال المحاسبية والمالية لأقسام الوثيقة المشار إليها بالفقرات السابقة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 20×1 .

المدقق

التاريخ

العنوان

تقرير مرفق بالبيانات المالية

تقرير المدقق إلى

لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية المرفقة لشركة (أ . ب . ج) كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 20 × 1 وقائمة الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذات التاريخ (الإشارة يمكن أن تكون بأرقام الصفحات). إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية الإدارة . وإن مسؤوليتنا هي في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية مستنديين إلى تدقيقنا لها . كذلك قمنا بتدقيق التزام شركة (أ . ب . ج) بالأمور المحاسبية والمالية الواردة في الأقسام من ×× لغاية ×× المشمولين في الوثيقة المؤرخة 15 مايو (أيار) 200 × مع مصرف (د هـ و).

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو إلى المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) القابلة للتطبيق عند تدقيق البيانات المالية وتدقيق الالتزام. وإن هذه المعايير تتطلب بأن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لغرض الحصول على تأكيد معقول حول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة وعمّا إذا كانت شركة (أ . ب . ج) قد التزمت بالأقسام ذات العلاقة من الوثيقة. وتتضمن عملية التدقيق فحصاً للأدلة ، على أساس الاختبار، والتي تؤيد المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. كذلك تتضمن عملية التدقيق تحديد المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة، بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية ككل. وأننا نعتقد بأن عملية التدقيق قد وفرت لنا أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

وحسب رأينا :-

- أ- إن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 20×1 ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لـ (والالتزام بـ). و
ب- إن الشركة كانت ملتزمة ، من كافة النواحي الجوهرية، بالأمور المحاسبية والمالية لأقسام الوثيقة المشار إليها بالفقرات السابقة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 20×1.

المدقق

التاريخ

العنوان

«8» لاحظ الهامش (3).

ملحق (4)

أمثلة لتقارير حول ملخص للبيانات المالية

في حالة إبداء رأي غير متحفظ حول البيانات المالية السنوية المدققة

تقرير المدقق إلى
<p>لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة (أ . ب . ج) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر (كانون أول) 20×0، والتي استخرج منها ملخص البيانات المالية، وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة). وقد أبدينا في تقريرنا المؤرخ في 10 مارس (آذار) 20×1 رأياً غير متحفظاً حول البيانات المالية التي استخرج منها ملخص البيانات المالية.</p> <p>وفي رأينا، فإن ملخص البيانات المالية منسجم، من كافة النواحي الجوهرية، مع البيانات المالية التي استخرج منها.</p> <p>وللحصول على فهم أوضح للمركز المالي للشركة ولنتيجة نشاطها خلال الفترة، وكذلك لنطاق تدقيقنا، فإن ملخص البيانات المالية يجب أن يقرأ بالتزامن مع البيانات المالية التي استخرج منها ملخص البيانات المالية ومع تقريرنا حولها.</p>
التاريخ
العنوان
المدقق

في حالة إبداء رأي متحفظ حول البيانات المالية السنوية المدققة

تقرير التدقيق إلى
<p>لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة (أ . ب . ج) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر (كانون أول) 20×0، والتي استخرج منها ملخص البيانات المالية، وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة (أو المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة). وقد أبدينا في تقريرنا المؤرخ في 10 مارس (آذار) 20×1 رأينا بأن البيانات المالية التي استخرج منها ملخص البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) ... عدا كون البضاعة قد قدرت بأكثر من قيمتها بمبلغ</p> <p>وحسب رأينا، فإن ملخص البيانات المالية المرفق منسجم، من كافة النواحي الجوهرية، مع البيانات المالية التي استخرج منها والتي أبدينا حولها رأياً متحفظاً.</p> <p>وللحصول على فهم أوضح للمركز المالي للشركة ولنتيجة نشاطها خلال الفترة، وكذلك لنطاق تدقيقنا، فإن ملخص البيانات المالية يجب أن يقرأ بالتزامن مع البيانات المالية التي استخرج منها ملخص البيانات المالية، ومع تقريرنا حولها.</p>
التاريخ
العنوان
المدقق

«9» لاحظ الهامش (3).